وإن قلت: لا؛ وافقتنا في النقد شئت أم أبيت.

وثانيًا: هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة؟

فإن قلت بالأول؛ كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني؛ خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان.

وأقول لك أخيرًا: أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنِحلة ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة ، وهلم جرا، فليتك تفطنت».

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول:

لا بد من التنبيه ابتداءً على مسألتين تتعلقان بالعبارتين اللتين أوردهما الشيخ من كلامي:

الأولى: أن سياق الكلام الذي ذكرت فيه العبارتين السابقتين كان في مقام التحذير من التشديد في التبديع، وإخراج بعض أهل السنة بمجرد بعض أخطائهم في الاجتهاد ـ كما شاع هذا المنهج بين بعض المعاصرين من المنتسبين للسنة ـ ثم مثَّلت بمخالفة بعض الفقهاء لأهل السنة في باب الإيمان، وهم مرجئة الفقهاء، وأن أهل السنة لم يبدعوهم بذلك، أعني أن الذي أفضى إليه أمر أهل السنة عد مرجئة الفقهاء من أهل السنة والجماعة، بل هم معدودون من أئمتهم.

فظاهر من هذا السياق أن الكلام أصلًا ليس في تحرير حقيقة الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء، وإنما هو من باب الاستشهاد بخطئهم في هذا الباب كما أخطأ غيرهم من الأئمة.

وأما في سياق تحرير هذه المسألة فقد بيَّنت في بعض كتبي ودروسي حقيقة الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة، وأن مرجئة الفقهاء موافقون للمرجئة في إخراج العمل من حقيقة الإيمان، وأن الخلاف بينهم وبين أهل السنة حقيقي، ومن آثاره عدم اعتقاد مرجئة الفقهاء زيادة الإيمان ونقصانه، وعدم جواز الاستثناء في الإيمان.

ومما ذكرته في تقرير ذلك قولي في كتاب «التكفير وضوابطه»: «وقال مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، وأنكروا تفاضل الإيمان، ودخول الأعمال فيه، والاستثناء فيه، وبه قال حماد بن

أبي سليمان، وأبو حنيفة، وطوائف من فقهاء الكوفة»[1].

الثانية: أني إذا ذكرت مرجئة الفقهاء، فأذكرهم باسمهم المشهور عند عامة العلماء، فأقول: «مرجئة الفقهاء»، وهذا ظاهر في العبارة الأولى التي أورد الشيخ، حيث قلت: «ولهذا لما خالف مرجئة الفقهاء أصل أهل السنة....»، وكذا ما تقدم في النقل السابق من كتاب «التكفير» قلت: «وقال مرجئة الفقهاء» وفي موطن آخر من كتاب «التكفير» قلت: «وقد تقدم أن المرجئة ثلاث طوائف: الجهمية وهم غلاتهم، والكرامية، ومرجئة الفقهاء»[2].

وقولي في الكتاب نفسه: «وأما مرجئة الفقهاء، فهم موافقون سائر أهل السنة في أن أهل الكبائر معرضون للعقوبة»[3].

وأما ما ذكرته من وصف هؤلاء بمرجئة أهل السنة فهو حكاية عن أهل العلم أنهم يطلقون عليهم مرجئة أهل السنة، وذلك للاستشهاد على أنهم لا يبدعونهم، وسيأتي توثيق هذا الإطلاق من كلام أهل العلم.

فينبغي التفريق بين التزامي إطلاق هذا اللقب وهو «مرجئة أهل السنة »، وبين حكايته عن أهل العلم، فليتنبه من يتوخى الدقة في الألفاظ والعبارات لهذه المسألة الدقيقة، بين تبنِّي الرجل لأمر وحكايته له عن غيره.

الوجه الثاني: أن تسمية هؤلاء بـ«مرجئة الفقهاء»، أو «مرجئة أهل السنة» ليس فيه أي محذور، ولا أعلم أن رجلًا من أهل السنة انتقد آخر بإطلاقه على أبي حنيفة وأصحابه أنهم مرجئة أهل السنة.

وفي الحقيقة إن الشيخ عبيدًا لم يسبق إلى هذا النقد إلا من «الحدّاد»، وهو معروف بجهله وتشديده في هذا الباب، وذلك أن «الحداد» شنَّع على من يطلق «مرجئة أهل السنة» على هؤلاء الفقهاء، فرد عليه الشيخ ربيع المدخلي ـ جزاه الله خيرًا ـ وفنَّد شبهته في هذا الباب .

وإليك توثيق ذلك بنقل الشيخ ربيع لشبهة «الحداد» ثم ردها.

قال الشيخ ربيع: «قال الحداد: (وعامة المسلمين من زمن على الإرجاء، وعامة أهل الرأي عليه

---

(١) التكفير وضوابطه (ص: ٢٣).

(٢) المصدر نفسه (ص: ١٩٣).

(٣) المصدر نفسه (ص: ١٢٤).

لأنه مذهب أئمتهم، وما أدري كيف وقع بعض أهل السنة في هذين الخطأين:

١) قال ابن تيمية في كتابه «الإيمان»: إن الإرجاء بدعة لفظية، يعني أنها ليست بدعة في المعنى، وهذا تهوين من شأنها وليس بصواب، بل هي بدعة حقيقية لفظًا ومعنى......

ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة، فاحذر الافتراء).

قال الشيخ ربيع في رده: «أتدري ماذا ارتكب الحداد في هذا الكلام القليل من الطعنات في شيخ الإسلام ابن تيمية، وكل ذي ريبة يسلك هذه الطرق الملتوية؟ لقد طعنه ثلاث طعنات نجلاء».

ثم قال بعد أن رد عليه في الطعنتين الأولى والثانية: «والطعنة الثالثة الفاجرة الخبيثة، وهي قوله: ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة فاحذروا الافتراء، فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء؟ إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون بهذا القول من السابقين والمعاصرين.

قد يساورك شك في أنه يقصد الإمام ابن تيمية، لكن إذا تذكرت أن الحداد نقل كلام ابن تيمية هذا من كتاب «الإيمان»، وإذا علمت أن ابن تيمية عدَّ مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي؛ زال عنك الشك»[(١)].

ثم يتابع الشيخ ربيع رده على الحداد مع نقل عبارات له أخرى في هذا المعنى، فيقول: «وطعنة رابعة في كتابه: «يوم لا ظل إلا ظله (ص٧٠)» حيث يقول: (وأما المرجئة فالمسلمون عندهم كلهم مؤمنون كإيمان جبريل، وزيادة الإيمان ونقصه عندهم كفر، والأعمال ليست من الإيمان، وبعد هذا كله يقول قائل: بدعة لفظية لا حقيقية، فإن سلمنا قال ﷺ: «ثكلتك أمك وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم»، فضَّ الله فاه) يقصد شيخ الإسلام، ثم قال: (وبعد هذا يقول: مرجئة أهل السنة، فهل يقال جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة غير أهل السنة فهل يكونون منهم)».

ومما جاء في رد الشيخ ربيع عليه في هذا النقل قوله: «ثم انظر إلى إلزامه الفاسد: فهل يقال: جهمية أهل السنة! فيقال له: فهل الإرجاء مثل التجهم، وهل إرجاء الفقهاء الذي عناه ابن تيمية مثل التجهم؟

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ربيع (٩/ ٤٤٨-٤٥٣). وكتاب خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة ومعها طعن الحداد في علماء السنة (ص: ٢٥-٣١).

ثم هل تنكر تسامح أحمد وغيره من السلف مع مرجئة الفقهاء وغير الدعاة؟»[1].

وأنبه هنا على عدة أمور:

الأول: التشابه الكبير بين الشيخ عبيد والحداد في هذه المسألة بل التوافق التام حتى في العبارات.

فتأمل قول الحداد: «وبعد هذا يقول مرجئة أهل السنة، فهل يقال: جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة غير أهل السنة فكيف يكونون منهم».

وقول الشيخ عبيد: «أما تعلم يا بني أنك بوصف «مرجئة الفقهاء» بأنهم «مرجئة أهل السنة» قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحله ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة، وهلم جرا».

فيلاحظ اشتراكهما في ثلاثة أمور:

١) في إنكار إطلاق «مرجئة أهل السنة» لكن الحداد ينكر على شيخ الإسلام، وعامة العلماء ـ حسب تقرير الشيخ ربيع ـ والشيخ عبيد ينكر على إبراهيم الرحيلي.

فاشترك الشيخ عبيد مع الحداد في الإنكار، واشتركت مع شيخ الإسلام فإن كلًّا منا منكَر عليه، فنعمت المشاركة في حقي!

٢) اشتراكهما في الشبهة الحاملة على هذا الإنكار فيقول الحداد «المرجئة فرقة غير أهل السنة، فكيف يكونون منهم».

ويقول الشيخ عبيد: «هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة، فإن قلت بالأول كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان».

٣) المشاركة بينهما في الإلزام يقول الحداد: «فهل يقال جهمية أهل السنة» ويقول الشيخ عبيد: «فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحلة ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة».

الثاني: إقرار الشيخ ربيع إطلاق مرجئة أهل السنة على مرجئة الفقهاء، ونسبته ذلك لشيخ الإسلام وعلماء أهل السنة من السابقين والمعاصرين وذلك في قوله: «فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم

---

(١) انظر: المرجعين السابقين الأول: (٩/ ٤٥٣).والثاني: (ص: ٣٣-٣٢).

الجريء، إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون بهذا القول من السابقين والمعاصرين».

وكذلك قوله: «وإذا علمت أن ابن تيمية اعتبر مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي».

الثالث: انتقاد الشيخ ربيع للحداد في عباراته التي سبق بيان مشابهتها لعبارات الشيخ عبيد، ومما قاله الشيخ ربيع في ذلك وصفه لإنكار الحداد إطلاق «مرجئة أهل السنة» بأنها: «طعنة فاجرة خبيثة»، وكذا قوله: «فماذا يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء» وكذا قوله في إلزام الحداد: «ثم انظر إلى إلزامه الفاسد، فهل يقال: جهمية أهل السنة» وإذا كان هذا حكم الشيخ ربيع في عبارات الحداد فماذا عسانا أن نقول في عبارات الشيخ عبيد؟!

الرابع: في التنبيه على نكتة لطيفة ترجع إلى سنة كونية مشاهَدة، وهو أن التوافق بين الناس في الظاهر وفيما يصدر منهم من كلمات وأقوال ترجع إلى تشابه في الباطن، إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، ولهذا نجد أن أصحاب الشبه وإن اختلفوا في الظاهر وبدَّع بعضهم بعضًا إلا أنهم يتفقون فيما يقررون؛ لما بينهم من التوافق في الباطن كما قال تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ ﴾[2].

فهذا من التوافق في الشبه، وأما التوافق في الخير فشاهده تواطؤ الأنبياء والرسل وأتباعهم على الحق، وتصديق بعضهم لبعض، كما هو مقرر في كثير من الآيات.

وكذا تواطؤ أهل السنة على الحق وتشابه أقوالهم وعباراتهم، مع تباعد أمصارهم وأعصارهم، حتى إن القارئ أو السامع لبعض كلامهم يظن أن بينهم اتفاقًا على ذلك وليس الأمر كذلك، وإنما هو توافق لا اتفاق وذلك لما بينهم من توافق القلوب وائتلافها على الدين ونفورها من الباطل والضلال، ولهذا كان من أعظم سمات أهل السنة التواد والائتلاف، كما أن من أعظم سمات أهل البدع التفرق والاختلاف.

---

(١) البقرة: ١١٨.

(٢) الذاريات: ٥٢ – ٥٣.

الوجه الثالث:

أن إطلاق «مرجئة أهل السنة» على «مرجئة الفقهاء» صدر عن جمع من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين، وليس هذا بمستنكر عند أهل العلم، وها هي ذي بعض أقوال من أطلقه من العلماء أو نقل إطلاقه.

فممن نقله من المصنفين في الفرق والمقالات الشهرستاني، فقد حكاه عن بعض أهل العلم مؤكدًا شهرته عنهم فقال عند ذكر الغسَّانية: «ومن العجب أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه ويعده من المرجئة، ولعله كذب كذلك عليه، ولعمري كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة».

وكذا نقله الإيجي عن الآمدي حكاية عن أصحاب المقالات قال: «قال الآمدي: ومع هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة وأصحابه من مرجئة أهل السّنة»[1].

وكل من هؤلاء الناقلين لهذا الإطلاق عن العلماء، لا يخفى أنهم من الأشاعرة، بل قيل في الشهرستاني ما هو أعظم، والعبرة في هذا بنقلهم عن أهل العلم لا بما قرروه بأنفسهم، ومما لا شك فيه أن كلًّا من الشهرستاني والإيجي من المصنفين في الفرق والمقالات، وكتبهم من المصادر المعتمدة في هذا الفن من العلوم، ولهذا نقل عنهم في هذا علماء أجلاء معتمدين على نقلهم، حتى إن شيخ الإسلام ابن تيمية مع ما هو عليه من سعة في معرفة مقالات الناس مع الدقة والضبط؛ قد نقل عن الشهرستاني كثيرًا في كتبه، وكذا نقل عنه الإمام ابن القيم ومن بعدهم من أهل العلم، وكذا الإيجي؛ فإن كتابه مشهور في بابه عند العلماء المتأخرين عنه إلى هذا العصر، ومما لا يخفى على ذوي التخصص في الفرق والمقالات أن عامة المصنفين في هذا الباب كانوا من المخالفين لعقيدة أهل السنة باستثناء الأشعري[2] والملطي، وأما من عداهما كابن حزم والشهرستاني والبغدادي والرازي؛ فكل هؤلاء من المخالفين لعقيدة أهل السنة، ومع هذا ما زال العلماء والباحثون يرجعون لكتبهم في توثيق بعض مقالات الفرق، بل يعدون هذه الكتب من المصادر الأصيلة في بابها، وبهذا يتبين جنوح الشيخ عبيد في تشنيعه عن

---

(١) المواقف (٣/ ٧٠٨).

(٢) مر الأشعري بأطوار مختلفة في الاعتقاد فكان أولًا معتزليًّا، ثم انتقل إلى طريقة عبد الله ابن كلاب في طوره الثاني، ثم اهتدى في آخر أطواره إلى عقيدة السلف، فأعلن رجوعه عما كان عليه، وانتصر لعقيدة السلف، وألف بعد رجوعه إليها كتابيه: «مقالات الإسلاميين» و«الإبانة».

الأخذ من الشهرستاني وقوله في سياق إنكاره لإطلاق مرجئة أهل السنة: «وإنما قال هذا القول فيما وقفنا عليه الشهرستاني، والرجل مخلّط أشعري، ومتخصص في العقيدة مثلك لا يصلح عمدة له في هذا الباب».

ولا أدري لو عرف الشيخ عبيد أن عامة رسائل الدكتوراه والماجستير ـ بخاصة المتخصصة في الفرق والمقالات ـ لا تكاد تخلو من الإحالة على كتاب الشهرستاني، ماذا سيقول فيها، وفي من أجازاها من المشرفين والمناقشين من كبار الأساتذة المتخصصين؟!

وصدق من قال: «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب».

وقد أطلق هذه العبارة جمع من العلماء المعاصرين وأساتذة الجامعات المتخصصين في أبواب العقيدة والفرق والمقالات:

ومن هؤلاء الشيخ صالح الفوزان حيث قال في جواب سؤال عن بعض المقالات في الإيمان: «القول الأول: هو قول مرجئة أهل السنة وهو خطأ، والصواب أن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان»[1].

وقد حكى هذا الإطلاق الشيخ ربيع المدخلي عن شيخ الإسلام ابن تيمية وعلماء أهل السنة السابقين والمعاصرين، حيث قال في سياق رده على الحداد المتقدم نقله: «والطعنة الثالثة الفاجرة الخبيثة، وهي قوله: (ومن ذلك من يقول مرجئة أهل السنة، فاحذروا الافتراء) فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء؟ إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون هذا القول من السابقين والمعاصرين، قد يساورك شك في أنه يقصد الإمام ابن تيمية، لكن إذا تذكرت أن الحداد نقل كلام ابن تيمية هذا من كتاب الإيمان، وإذا علمت أن ابن تيمية عدَّ مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي؛ زال عنك الشك»[2].

وممن أطلق هذه العبارة من المعاصرين الشيخ عبد العزيز الراجحي ضمن إجابته لسؤال ألقي عليه حيث قال: «ومرجئة الفقهاء خالفوا النصوص في اللفظ وإن وافقوها في المعنى، ومنها فتح الباب

---

(١) المنتقى من فتاوى الشيخ الفوزان(١/ ١٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٩/ ٤٥٢) وكتاب خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة ومعها: طعن الحداد في علماء السنة (ص: ٢٥-٣١).

للفسقة، وفتح الباب للمرجئة، أما حكم أهل الكبائر فمرجئة الفقهاء من أهل السنة يرون أن صاحب الكبيرة يستحق الوعيد ويقام عليه الحد في الدنيا إذا كانت الكبيرة عليها حد».

وممن نقل هذا على سبيل الإقرار والموافقة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد عطية الغامدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث نقل كلام الشهرستاني في معرض ذبه عن أبي حنيفة حيث قال: «فنحن نعلم جميعًا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام جليل برع وبرز في مجال تقرير التشريعات العملية، ومذهبه في الفقه الإسلامي يُعتبر أوسع المذاهب؛ فقد أفنى عمره في سبيل بيان الواجب والمحرم والمستحب والمباح. وفي هذا المجال يقول الشهرستاني مدافعًا عن أبي حنيفة: «... كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة، وعدَّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة»[١].

وممن نقل هذا من المعاصرين الدكتور غالب العواجي حيث قال في كتابه: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها»: «ويمكن الإشارة هنا إلى رؤوس تلك الفرق، وهي كما يذكرها علماء الفرق:

مرجئة السنة: وهم الأحناف؛ أبو حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان، ومن اتبعهما من مرجئة الكوفة وغيرهم، وهؤلاء أخروا العمل عن حقيقة الإيمان»[٢].

وبهذا يتبين شهرة إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء بين العلماء المتخصصين في العقيدة ومقالات الناس الاعتقادية من المتقدمين والمتأخرين، حتى أصبح هذا الإطلاق مشهورًا عند ذوي المعرفة بهذا الفن، ولا عبرة بعد ذلك بإنكار الشيخ عبيد إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء ظنًّا منه أن إبراهيم الرحيلي قد انفرد به من بين المتقدمين والمتأخرين وأول من فتح بابه، إذ يقول: «أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لِنِحلة ضالة».

فيقال له: قد وسع من انتقدت بكلامك هذا ما وسع غيره من أهل العلم، ولا يسعك بعد هذا إلا التشنيع على الجميع، أو التراجع عن تخصيص أحدهم بالتشنيع فالرجوع عن الخطأ فضيلة، خصوصًا

---

(١) الإيمان بين السلف والمتكلمين (ص: ١٠٦).

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٣/ ١٠٨٩).

إن كان موجبًا للفضيحة بإنكار ما هو مسلّم عند أهل الشأن، وإن أنكرته النفس؛ فما زال الناس ينكرون من الحق ما خفي عليهم ولو كان من أوضح المسلمات عند أهل الفن.

الوجه الرابع:

في بيان مأخذ أهل العلم في هذا الإطلاق، وهو من جهتين:

الأولى: أن هؤلاء الفقهاء لما كانوا من أهل السنة في أصولهم كافة ، وإنما أخطأوا في هذه المسألة متأولين لم يخرجهم الأئمة بتأويلهم من أهل السنة، ولما كانوا موافقين للمرجئة في أعظم أصولهم وهو إخراج العمل من مسمى الإيمان ـ وبه سموا مرجئة لإرجاء العمل عن حقيقة الإيمان ـ عدَل الأئمة في هؤلاء الفقهاء فلم يخرجوهم من السنة بخطئهم ولم ينفوا عنهم موافقتهم للمرجئة في الإرجاء فقالوا مرجئة الفقهاء، أو مرجئة أهل السنة، وإنما لم يخرج الأئمة هؤلاء من السنة بناء على أصلهم في عدم إخراج الرجل من أهل السنة بخطئه في الاجتهاد، سواء كان هذا في المسائل العلمية أو العملية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما قد بسط في غير موضع، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه ويبين المراد ولم يعرفه، مثل من اعتقد أن الذبيح إسحاق لحديث اعتقد ثبوته، أو اعتقد أن الله لا يُرى لقوله: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾[1] ولقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾[2] كما احتجت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي ﷺ وإنما يدلان بطريق العموم.

وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يُرى، وفسروا قوله: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾[3] بأنها تنتظر ثواب ربها كما نُقل عن مجاهد وأبي صالح، أو من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي لاعتقاده أن قوله: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴾[4] يدل على ذلك، وأن ذلك يقدم على رواية الراوي لأن السمع يغلط، كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف، أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الحي لاعتقاده أن قوله:

---

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) الشورى: ٥١.

(٣) القيامة: ٢٢ – ٢٣.

(٤) الأنعام: ١٦٤.

﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾[1] يدل على ذلك، أو اعتقد أن الله لا يعجب كما اعتقد ذلك شريح لاعتقاده أن العجب إنما يكون من جهل السبب، والله منزه عن الجهل»[2].

وقال أيضا: «فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلَّفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافًا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه»[3].

ويقول ابن القيم: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان؛ قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».

وقال أيضا: «فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرك جملة وأهدرت محاسنه؛ لفسدت العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها»[4].

ويقول الذهبي في ترجمة محمد بن نصر المروزي: «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[5].

وقال أيضًا: «وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[6].

وقال في ترجمة ابن خزيمة: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق ـ

---

(١) الروم: ٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥ / ١١١).

(٤) مدارج السالكين (٢ / ٤٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٥٧).

أهدرناه وبدعناه؛ لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه»[1].

وكلامهم في هذا يطول، والمقصود هو بيان منهج السلف في عدم التأثيم أو التبديع أو الذم بمجرد الخطأ، بل من وقع في شيء من ذلك من الأئمة؛ فإنهم يحفظون مقامه ولا يهدرونه، ولا ينفِّرون الناس منه ومن علمه، هذا مع التنبيه على خطئه ليتجنب ولا يتابع فيه.

ومن هؤلاء الأئمة الذين وقعوا في أخطاء مرجئة الفقهاء، فإنهم وافقوا المرجئة في إخراج العمل من الإيمان؛ فنبهوا على أخطائهم، ولم يهدروا كرامتهم وإن كان بعض السلف قد تكلم في أبي حنيفة ببعض الطعن، إلا أن الذي أفضى إليه حال أهل السنة بعد ذلك الإطباق على إمامة أبي حنيفة وأصحابه، وعدم إخراجهم من السنة بزلتهم.

الثانية: أن مرجئة الفقهاء وإن كانت مقالتهم موافقة لمقالة المرجئة في إخراج العمل من الإيمان؛ إلا أنهم لم يعطلوا الأعمال الصالحة ويجرؤوا الناس على المعاصي كما فعل غلاة المرجئة، بل كانوا يقولون إن الأعمال تقوى وبر، وأنها تزيد في درجة العبد عند الله، وإن كانوا لا يسمونها إيمانًا، ويقولون: إن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وهم تحت مشيئة الله إن شاء الله غفر لهم وإن شاء عذبهم، وإن كانوا يقولون إن إيمانهم كامل.

ولذا لم يجعلوا حكمهم حكم المرجئة الخالصة، بل خطَّؤوهم، وعدوهم من أئمة أهل السنة، بل ذهب بعض المحققين منهم أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة خلاف صوري أو لفظي.

يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «اعلم ـ رحمك الله ـ أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرى بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوى وبر، وليست من الإيمان»[2].

فوصفهم الإمام أبو عبيد بأنهم أهل علم، وعناية بالدين.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٦).

(٢) الإيمان للقاسم بن سلام (ص: ٢٩).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء ـ كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ـ متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل؛ فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار، فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء ولكن الأقوال المنحرفة: قول من يقول بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام»[1].

وقال أيضًا: «ولهذا لم يكفر أحدٌ من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب»[2].

ويقول شارح الطحاوية: «والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزءًا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه؛ نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد»[3].

وقال شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي في كتابه المتخصص في تحقيق الفرق بين عقيدة السلف والمتكلمين في باب الإيمان وهو بعنوان: «الإيمان بين السلف والمتكلمين»: «وأبو حنيفة

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٤).

(٣) شرح الطحاوية (٢/ ٤٦٢).

وإن خالف السلف بتأخيره العمل عن ركنيه في الإيمان؛ فإنه لم يدع برأيه هذا أرباب الشهوات لإشباع شهواتهم وتحقيق رغباتهم باللعب بالمحظورات، وانتهاك أستار الشريعة الإسلامية الغراء، كما فعل المرجئة الذين رفعوا اللوم عن العصاة وفتحوا لهم الطريق إلى هتك محارم الله دون خشية من عقاب الله تعالى، إذ الإنسان في حلٍّ مما يفعل، فلا تثريب عليه أبدًا إذا هو اتصف بالإيمان الذي هو عبارة عن التصديق عندهم فحسب.

وأبو حنيفة حاشاه أن يقول بهذا القول، أو يقف ذلك الموقف، فلا يجوز لنا أن نصفه بالإرجاء المطلق؛ لأن الإرجاء الذي يتبادر إلى الذهن هو ذلك القول الذي لا يقول به مسلم أبدًا»[1].

وقال الشيخ الفاضل الأستاذ الدكتور محمد الخميس في كتابه «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» مما يُعَدُّ به الشيخ محمد من المحققين المتخصصين بدراسة عقيدة أبي حنيفة: «ولا شك أن هذا القول خلاف مذهب السلف، لكنه إرجاء مقيد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فبرغم موافقته لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في مسمى الإيمان؛ لكنه يختلف معهم اختلافًا جذريًّا، فهم يرون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، وهو يرى أن مرتكب الذنب مستحق للعقاب وأمره إلى الله؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رد هذا المذهب الخبيث: (ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول إنه لا يدخل النار... ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة)[2]»[3].

والمقصود أن خلاف أبي حنيفة في الإيمان حققه هؤلاء العلماء الأجلاء فلم يشنعوا به على أبي حنيفة وأصحابه، بل وصفهم الإمام أبو عبيد وهو من هو في الإمامة والسنة في كتابه المتخصص في الإيمان بأنهم «أهل علم وعناية بالدين»، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وهو الخبير بكلام السلف والإمام المحقق لمسائل الإيمان وغيرها ـ عن السلف أنهم «جعلوا خلافهم في باب الإيمان من بدع الأقوال والأفعال لا بدع العقائد»، وقال هو: محققًا وموضحًا لحقيقة الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة بأن أكثر التنازع فيه نزاع لفظي، ثم أخبر عن موافقة مرجئة الفقهاء لأهل السنة في ذم أهل الوعيد، وأن

---

(١) الإيمان بين السلف والمتكلمين (ص: ٩١).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٦/ ١٠٩).

(٣) أصول الدين (ص: ١١٠).

الإيمان بدون عمل مذموم صاحبه، وكذا حرر الإمام ابن أبي العز وهو حنفي المذهب مع إمامته في السنة أن النزاع بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد.

وكذا تقدم النقل عن أستاذين جليلين متخصصين في العقيدة بلغ كل منهما رتبة أستاذ في تخصصه ما ملخصه أن الإرجاء الذي عند أبي حنيفة وأصحابه ليس كالإرجاء الخالص المطلق، ولم يترتب على قولهم في هذه المسألة تهوين من أمر الذنوب وانتهاك حرمة الشريعة.

وبهذا يتبين للقارئ المتأمل لكل ما تقدم مقصد العلماء في إطلاقهم على هؤلاء أنهم مرجئة أهل السنة.

على أنني أنبه على أن ما نقلته عن بعض العلماء من أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة خلاف صوري أنه ليس متفقًا عليه بين العلماء فقد قال به شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن أبي العز كما تقدم النقل عنهما وخالف في هذا بعض العلماء الآخرين كالألوسي[١]، والمباركفوري[٢]، وابن باز[٣]، والألباني[٤]، وبعض المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن الخلاف بينهما حقيقي.

ولا أرى في الحقيقة أن بين القولين كبير اختلاف؛ فإن الذي يظهر من مقصود من أطلق أن الخلاف لفظي، أنه إنما قصد أنه لم يؤدِّ إلى بدع وآثار سيئة كما أثر قول المرجئة الخالصة في جرأة الناس على المعاصي وانتهاك المحارم، وكذلك الانحراف الحاصل في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة عند المرجئة الخالصة وخصومهم الوعيدية.

ولا يقصد بهذا الإطلاق أن الاختلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء من اختلاف الألفاظ مع اتحاد المعنى، فإن هذا لا يكاد يقول به من له أدنى تأمل لحقيقة هذا الخلاف فضلًا عن أئمة محققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز، وعلى هذا المعنى الثاني يحمل كلام من أثبت أن الخلاف حقيقي من العلماء المتأخرين.

وبهذا يتبين أنه ليس بين القولين كبير اختلاف، وإنما نظر كل صاحب قول إلى حقيقة الخلاف من

---

(١) روح المعاني (٥ / ١٥٦).

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١ / ٣٧).

(٣) الرياض الندية على متن العقيدة الطحاوية (ص: ١١٧).

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٦٢).

وجهة، ونظر صاحب القول الآخر له من وجهة أخرى.

وبالتالي فإن كل العلماء الذين جاؤوا بعد عصر شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا العصر مطبقون على إمامة أبي حنيفة مع تخطئته في إخراج العمل من الإيمان، مع استشعارهم أنه لم يترتب على قوله هذا فتنة للأمة في دينها كما حصل للأمة في عقيدة المرجئة الخالصة، والله تعالى أعلم.

الوجه الخامس:

يتعلق بمسألة تبديع أبي حنيفة وأصحابه، وإنكار الشيخ عبيد لقولي «أنه لم يبدعهم أحد من الأئمة» وقوله: «ونحن نقول أولا هل أنت متأكد مما تقول يا شيخ إبراهيم أم كان منك ظنًّا وحدسًا» ثم إيراده أثر المغيرة، وقوله عند ذكر أبي حنيفة: «لأنا أخوف على الدين منهم من الفساق»، وكذا قول الأعمش في معناه، ثم نقله عن شيخ الإسلام أنه لم يكفرهم أحد من الأئمة وإنما بدعوهم.

فيجاب عن هذا: بأنه لا ينكر أن أئمة السلف أنكروا على مرجئة الفقهاء قولهم في إخراج العمل من الإيمان، ولبعضهم عبارات شديدة في الإنكار كما نقل الشيخ عبيد عن المغيرة والأعمش رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

ولهذا نظائر من التشديد في الذم لغير أبي حنيفة، ولعلي أكتفي في هذا بأمثلة قليلة لما نقل في هذا الباب.

فمن الأئمة الذين تُكلم فيهم الإمام مالك على ما نقل الذهبي، قال أحمد ابن حنبل: «بلغ ابنَ أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث «البيعان بالخيار»، فقال: يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه»، ثم قال أحمد: «هو أورع وأقول بالحق من مالك» قال الذهبي ـ معلقًا ـ «قلت: لو كان ورعًا كما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم»[1].

ونسب الإمام الشافعي للتشيع وقد تكلم بهذا أئمة أجلاء.

قيل للإمام أحمد: «يا أبا عبد الله، كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيَانه ـ يشير إلى التشيع، وأنهما نسباه إلى ذلك ـ».

فقال أحمد بن حنبل: «ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيرًا».

قال الذهبي ـ معلقًا ـ:«قلت: من زعم أن الشافعي يتشيع؛ فهو مفتر لا يدري ما يقول»[2].

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٨).

وقيل لأحمد بن حنبل: «إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي» فقال أحمد: «ومن أين يعرف يحيى الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف ما يقول الشافعي ـ أو نحو هذا ـ ومن جهل شيئًا عاداه»[١].

وكان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان حتى قال سعيد لغلامه «برد»: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[٢].

وتكلم الزهري في أهل مكة وقال: «ما رأيت قومًا أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة»، قال ابن عبد البر «وهذا ابن شهاب قد أطلق على أهل مكة في زمانه أنهم ينقضون عرى الإسلام، ما استثنى منهم أحدًا، وفيهم من جلة العلماء من لا خفاء بجلالته في الدين، وأظن ذلك والله أعلم لما روي عنهم في الصرف ومتعة النساء»[٣].

وتكلم يحيى بن أبي كثير في قتادة، قال: «لا يزال أهل البصرة بشرٍّ ما أبقى الله فيهم قتادة»[٤].

ومن تُكُلِّم فيهم من العلماء بمثل هذا كثير وكثير، وقد نقل ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» تحت باب: «حكم قول العلماء بعضهم في بعض» نماذج كثيرة من هذا القبيل.

ثم علق في آخر هذه النقول بقوله: «فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض؛ فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالًا بعيدًا وخسر خسرانًا مبينًا، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل ـ إن هداه الله وألهمه رشده ـ فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره غالبًا وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله»[٥].

---

(١) جامع بيان العلم (٢/ ١١١٣).
(٢) جامع بيان العلم (٢/ ١١٠٥).
(٣) جامع بيان العلم (٢/ ١٠٩٨).
(٤) جامع بيان العلم (٢/ ١١٠٨).
(٥) جامع بيان العلم (٢/ ١١١٧).

وقال الذهبي معلقًا على قول ابن أبي ذئب في مالك: «فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعوَّل على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا»[1].

والمقصود أن أبا حنيفة، وإن كان قد أخطأ في إخراج العمل من الإيمان، إلا أن أهل الإنصاف من أهل العلم أنكروا خطأه، وحفظوا مقامه في العلم ولم يبدعوه، وما نُقل عن بعضهم من التبديع والتشنيع؛ هو من جنس ما قيل في غيره من أهل العلم، والمنهج العدل في ذلك هو ما نبه عليه الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومع هذا كله فإن ما تُكُلِّم به في أبي حنيفة كان هذا في بداية الأمر، ثم أفضى بعد ذلك حال أهل السنة قاطبة إلى الإذعان بإمامته وفضله وبراءته من البدعة.

وقد تقدم في كلام أبي عبيد عدَّه مرجئة الفقهاء من أئمة الدين في سياق ذكره للخلاف الواقع بينهم وبين الأئمة في دخول العمل في مسمى الإيمان.

وكذا تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز، أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وسائر أهل السنة ليس خلافًا حقيقيًّا، وإنما هو صوري أو لفظي مما يقتضي عدم تبديعهم بهذا.

وبهذا أفتى بعض علمائنا المعاصرين ممن عرفوا بالعلم والورع، حيث صرحوا بعدم خروج مرجئة الفقهاء من دائرة أهل السنة بخطئهم.

فقد سئل الشيخ صالح الفوزان: هل الخلاف مع مرجئة الفقهاء يخرجهم من مسمى أهل السنة والجماعة وما حقيقة الخلاف معهم؟

فأجاب: «لا يخرجهم من أهل السنة والجماعة؛ ولذلك يسمونهم مرجئة السنة، أو مرجئة أهل السنة، لا يخرجهم هذا عن أهل السنة والجماعة، لكن ما هم عليه خطأ في الإيمان؛ لأنهم يقولون أن العمل لا يدخل في الإيمان، هذا الذي سبَّبْ كونهم مرجئة؛ أرجئوا العمل ـ يعني أخَّروه ـ عن مسمى الإيمان، وهذا خطأ بلا شك»[2].

وقال الشيخ عبد المحسن العباد في شرحه لسنن أبي داود: «الإيمان عند أهل السنة هو قول وعمل

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٣).

(٢) مادة صوتية مفرغة عبر شبكة الإنترنت.

واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد ظهرت فرق من أهل الإسلام تقول بالإرجاء وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا فرق بين أتقى الناس وأفجر الناس ما دام أن الكل مسلم، وهذا قول غلاة المرجئة، أما مرجئة الفقهاء فيقولون: إن الإيمان قول وتصديق ولا يلزم معه العمل، ومع ذلك فلا يخرج مرجئة الفقهاء من دائرة أهل السنة والجماعة»[1].

وقال في الشريط نفسه جوابًا عن السؤال الآتي: هل مرجئة الفقهاء خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة؟[2].

«الجواب: لا، ليسوا بخارجين من أهل السنة والجماعة، ولكنهم أخطئوا في هذا».

ويقول الشيخ صالح آل الشيخ ـ وقد سئل عن بعض ما جاء في كتب أهل العلم من الطعن في أبي حنيفة ـ: «هذا سؤال جيد، هذا موجود في كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، وعبد الله بن الإمام أحمد في وقته كانت الفتنة في خلق القرآن كبيرة، وكانوا يستدلون فيها بأشياء تُنسَب لأبي حنيفة وهو منها براء في خلق القرآن، وكانت تنسب إليه أشياء ينقلها المعتزلة من تأويل الصفات إلى آخره مما هو منها براء، وبعضها انتشر في الناس ونُقِل لبعض العلماء فحكموا بظاهر القول، وهذا قبل أن يكون لأبي حنيفة مدرسة ومذهب؛ لأنه كان العهد قريبًا ـ عهد أبي حنيفة ـ وكانت الأقوال تُنقل: قول سفيان، قول وكيع، قول سفيان الثوري، قول سفيان بن عيينة، قول فلان وفلان من أهل العلم في الإمام أبي حنيفة.

فكانت الحاجة في ذلك الوقت باجتهاد عبد الله بن الإمام أحمد قائمة في أن ينقل أقوال العلماء فيما نقل.

ولكن بعد ذلك الزمان كما ذكر الطحاوي أجمع أهل العلم على أن لا ينقلوا ذلك، وعلى أن لا يذكروا الإمام أبا حنيفة إلا بالخير والجميل، وهذا فيما بعد زمن الخطيب البغدادي، يعني في عهد بعض أصحاب الإمام أحمد ربما تكلموا، وفي عهد الخطيب البغدادي نقل نقولات في تاريخه معروفة، وحصل ردود عليه بعد ذلك، حتى وصلنا إلى استقراء منهج السلف في القرن السادس والسابع الهجري وكَتَب في ذلك ابن تيمية الرسالة المشهورة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وفي كتبه جميعًا يذكر الإمام أبا حنيفة بالخير وبالجميل ويترحم عليه، وينسبه إلى شيءٍ واحد وهو القول بالإرجاء، إرجاء الفقهاء دون

(١) شرح سنن أبي داود شريط رقم: (٥٢٤)، وهو مفرغ على برنامج المكتبة الشاملة (٢٦/ ٤٧٤).
(٢) المصدر نفسه، (٢٦/ ٤٨٢).

سلسلة الأقوال التي نُسِبَت إليه»[1].

وما ذكرته في كلامي من أنه لم يبدع أبا حنيفة أحدٌ من أهل العلم إنما هو حكاية لما أفضى إليه أمر أهل السنة بعد ذلك، وهو ما حكاه الطحاوي عنهم من إطباقهم على إمامته وفضله ـ بحسب نقل الشيخ صالح آل الشيخ السابق ـ، وسياق كلامي يدل على هذا، وها هو ذا نصه: «وأما الطعن في الإمام أبي حنيفة أو تبديعه أو إخراجه من السنة بهذا؛ فلم يقل بهذا أحد من أهل العلم».

فقولي: «أهل العلم» إنما قصدت به من جاء من العلماء بعد عصور السلف والأئمة، إلى هذا العصر دون أن أقصد بذلك الذين تكلموا فيه في عصور السلف والأئمة، وهم من نقل الإمام الطحاوي إطباقهم على إمامته، وارتضى هذا ونقله عن الإمام الطحاوي الشيخ صالح آل الشيخ ـ حفظه الله ـ.

وقد تقدم الاستشهاد بما يؤيد هذا من فتاوى علمائنا المعاصرين الذين لم يبدعوا مرجئة الفقهاء، وإنما ذكروا أن خطأهم هذا لا يخرجهم من دائرة أهل السنة.

وبهذا يتبين من المخالف للعلماء في هذه المسألة، أهو الذي يعتقد إمامة أبي حنيفة وأنه من أهل السنة، أم الذي يطعن فيه ويبدعه، بل وينكر على من وصفه بأنه من أهل السنة!

الوجه السادس:

أن الشيخ عبيدًا نفسه قد قرر في أبي حنيفة ما أنكره علي وشنَّع به في كتابته هذه، حيث وصفه بالإرجاء وأنه من أهل السنة حيث يقول: «وأما أبو حنيفة فنعم، هو من مرجئة الفقهاء؛ فأبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنده أن الإيمان هو القول والاعتقاد ولا يرى العمل من مسمى الإيمان، وقوله هذا مرجوح مخالف للنص والإجماع.

ولهذا فإن بعض شيوخ السنة بدَّعه، وبعضهم شنَّع عليه، ولكن القول الوسط أنه في أهل السنة جملة، ويؤخذ عليه هذا المأخذ ويشنع عليه فيه، ويعد أنه مخطئ فيه ومجانب للصواب إذ أخرج العمل من مسمى الإيمان، وذلك الذي سمعنا منه مخالف للنص والإجماع»[2].

وهذا التقرير منه جاء ضمن إجابات له على أسئلة طبعت في كتيب بعنوان: «ضوابط معاملة السني

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ١١٨٠-١١٨٢).

(٢) ضوابط معاملة السني للبدعي (ص: ٢٤).

للبدعي» وقد نشر بتاريخ (١٤٣٠هـ).

وأنبه هنا على عدة أمور:

الأول: وصَف الشيخ عبيد أبا حنيفة بأنه من مرجئة الفقهاء، ثم قرر بعده بأسطر أنه من أهل السنة، وهذا مناقض لإنكاره علي وقوله في كتابته هذه «فوصفك مرجئة الفقهاء بمرجئة السنة لم نعلم حتى الساعة من سبقك إلى ذلك من أئمة السلف».

فما هو الفرق بين ما قرر وبين ما أنكر سوى أنه قرر أن أبا حنيفة مرجئ، ثم ذكر بعده بأسطر أنه من أهل السنة، فهل إنكاره لمجرد الإضافة وللجمع بين وصف أبي حنيفة بأنه مرجئ وأنه من أهل السنة، بينما لا يرى بأسًا أن يفصل بين وصف أبي حنيفة بأنه مرجئ وأنه من أهل السنة بكلمات في أسطر، فيكون هذا حقيقة الاتباع لمنهج السلف دون الجملة الأولى التي هي عنده مبتدعة غير مسبوقة بقول إمام من أئمة أهل السنة.

الثاني: أنه نقل اختلاف السلف في موقفهم من أبي حنيفة، ثم رجح قول من عدَّه من أهل السنة ووصف هذا القول بالوسطية.

بينما انتصر في كتابته هذه للقول بتبديع أبي حنيفة على ما هو ظاهر من إيراده لبعض الآثار عن السلف ونقله عن شيخ الإسلام، ثم قوله بعد ذلك: «أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحلة ضالة».

الثالث: وصفه لقول أبي حنيفة في الإيمان بأنه مرجوح، وهذا تلطيف للخطاب مع أبي حنيفة وتهوين من شأن مخالفته؛ لأن الترجيح في الغالب يكون بين قولين لهما وجه معتبر في الاجتهاد.

بينما نجده في كتابته هذه شديد اللهجة مع من وصف أبا حنيفة بأنه من أهل السنة.

الوجه السابع: قول الشيخ عبيد في محاورته: «هل سبقك إلى هذا القول أحد من أئمة السلف؟».

فجوابه ما تقدم نقله من كلام أهل العلم المتقدمين والمتأخرين في إطلاق مرجئة أهل السنة على مرجئة الفقهاء.

وقوله: «هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة؟ فإن قلت بالأول كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان».

وجوابه: أن هذا التقرير الذي ذهب إليه ـ وهو ظنه امتناع أن يجتمع في الرجل سنة وبدعة ـ مما شابه فيه الوعيدية الذين ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن شبهتهم في تكفير العصاة والمبتدعة ترجع إلى

هذا الأمر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبقَ عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينًا، قالوا فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة؛ لزم زواله بزوال بعضها، وهذا قول الخوارج والمعتزلة، قالوا: ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنًا بما فيه من الإيمان كافرًا بما فيه من الكفر، فيقوم به كفر وإيمان، وادعوا أن هذا خلاف الإجماع، ولهذه الشبهة ـ والله أعلم ـ امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه؛ كأنه ظن: إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد.

ثم إن هذه الشبهة هي شبهة من منع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية، لأن الطاعة جزء من الإيمان والمعصية جزء من الكفر، فلا يجتمع فيه كفر وإيمان، وقالوا: ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض، ثم نقلوا حكم الواحد من الأشخاص إلى الواحد من الأعمال فقالوا: لا يكون العمل الواحد محبوبًا من وجه مكروهًا من وجه»[1].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا أصل أهل السنة المخالف لقول الوعيدية: «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة؛ استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس إلا مستحقًّا للثواب فقط وإلا مستحقًّا للعقاب فقط[2]، وأهل السنة يقولون: إن الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه، ثم يخرجهم منها بشفاعة من يأذن له في الشفاعة بفضل رحمته كما استفاضت بذلك السنة عن النبي ﷺ»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٢).

(٢) الذي في الأصل «لا مستحقًّا للثواب فقط، ولا مستحقًّا للعقاب فقط» والسياق يقتضي ما أثبته، ويؤيد هذا نقل ابن سحمان في كتابه: «كشف غياهب الظلام» (ص: ٣٢٨) هذا الموطن موافقا لما أثبته هنا، وانظر تنبيهًا على هذا الموطن ذكرته في كتاب «التكفير وضوابطه»، ط: دار الإمام أحمد (ص: ٢١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩).

فتأمل قوله: «ثم إن هذه الشبهة هي شبهة من منع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية وسنة وبدعة» مع استشكال الشيخ عبيد أن يقال لمرجئة الفقهاء مرجئة أهل السنة، فاستشكل أن يجتمع في الرجل إرجاء وسنة، وهذا غير مشكل عند أئمة السلف كما حصل لهؤلاء الفقهاء، فإنهم تأولوا وأخطأوا وقالوا بقول المرجئة في هذا الباب، فقولهم هذا في حقيقته ليس هو قول أهل السنة بل قول المرجئة، ولكنهم لما كانوا في عامة المسائل على السنة لم يخرجوا بخطئهم هذا من دائرة أهل السنة.

ومن العجيب أن الشيخ عبيدًا يطلق عليهم أنهم مرجئة الفقهاء، ويستشكل إطلاق مرجئة أهل السنة، ولو تأمل الإطلاقين لما وجد بينهما فرقًا من جهة المعنى، إلا أن يعتقد أن «الفقه» من البدع وأن مصطلح «الفقهاء» اسم لطائفة من المبتدعة كـ«الجهمية»، و«المعتزلة»، فعند ذلك يستقيم له التفريق، وإذا كان مصطلح «الفقهاء» قد يطلق على بعض أهل السنة، كما يطلق على بعضهم أنهم «محَدِّثون» أو «مُفسِّرون» أو «لُغَويُّون»؛ رجع الأمر إلى أن وصف الرجل بأنه من الفقهاء لم يخرجه من دائرة أهل السنة إن كان من حيث الأصل منهم.

وهنا أطرح سؤالًا على الشيخ عبيد، فهل يرى بأسًا أن يقال: «مرجئة الفقهاء من أهل السنة»؟!

فإن منع من هذا؛ لزمه أن يقول «مرجئة الفقهاء من أهل البدعة»، ولا يجوز له حينئذ الاقتصار على وصفهم بمرجئة الفقهاء إذا كان يعتقد خروجهم من أهل السنة؛ لأن الفقهاء مصطلح قد يطلق على فقهاء أهل السنة، وعلى المشتغلين بالفقه من أهل البدع، فلا يزول الإيهام إلا بوصفهم بالبدعة، وإن لم يمنع من هذا الإطلاق، فما الفرق بين أن يقال «مرجئة الفقهاء من أهل السنة»، أو«مرجئة أهل السنة».

ثم إن الشيخ يُلزَم في إنكاره أن يجتمع في الرجل «إرجاء» و«سنة» بما قرره في كتابته هذه في وصفه للقسم الثاني من أهل التقصير في الإيمان بقوله: «فهذا هو «المؤمن الفاسق» الذي هو تحت المشيئة» فيقال له: كيف اجتمع في الرجل إيمان وفسق؟!

فإن كان يتصور أن يجتمع في الرجل إيمان وفسق مع التضاد بينهما في الحقيقة، فكيف لا يتصور أن يجتمع في الرجل إرجاء وسنة ؟!

سابعًا: الرد عليه في العبارة الرابعة.

ولي مع كلامه عدة وقفات:

الوقفة الأولى:

قال الشيخ عبيد (ص: ٩): «العبارة الرابعة: قال الدكتور إبراهيم الرحيلي: «فهذا الشيخ جمال